

خطاب السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة
أمام لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية
بمجلس المستشارين بمناسبة تقديم
مشروع الميزانية الفرعية برسم سنة 2021

بسم الله الرحمن الرحيم،
والصلاة والسلام على أرسل المرسلين،

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بداية وقبل أن أقدم اليوم أمام لجنتم الموقرة الخطوط الرئيسية لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة برسم سنة 2021 وارتباطا بالتطورات الأخيرة لقضيتنا الوطنية، أود أن أعبر باسمي ونيابة عن كل موظفات وموظفي وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة بقطاعاتها الثلاثة عن اعتزازنا بالقرار الملكي السامي بتأمين معبر الكركرات تأكيدا لحق المملكة المشروع في ممارسة سيادتها على كل أراضيها، وإعادة الوضع إلى طبيعته. كما نوجه تحية إكبار لقواتنا المسلحة الباسلة، التي قامت بفرض النظام وضمان حركة تنقل آمنة وانسيابية للأشخاص والبضائع في هذا المعبر بعد إغلاقه لعدة أسابيع من طرف ميليشيات البوليساريو، التي كانت تمارس مجموعة من أعمال العرقلة والاستفزاز.

السيدات والسادة،

قبل الشروع في بسط مضامين هذا العرض، اسمحوا لي بهذه المناسبة أن أوجه التحية والتقدير لموظفات وموظفي الوزارة على كافة الجهود المبذولة من طرفهم لإنجاح الأوراش المفتوحة. وأغتتم هذه الفرصة لأثمن الجهود التي بذلوها ويبدلونها رغم الظرفية الصعبة المرتبطة بجائحة كوفيد-19 حيث أن زهاء ألف ومائتين منهم أصيبوا بهذا الوباء الخطير، وأتمنى بهذه المناسبة الشفاء العاجل لـ 600 مصاب منهم في مرحلة العلاج. كما لا يسعني سوى الترحم على أرواح الموظفين الذين وافتهم المنية والبالغ عددهم 12 موظف (المرحومة ربيعة الطائي، المرحومة مريم المتوكل، المرحومة نعيمة لخليفة، المرحوم عبد الناجي حدة، المرحوم حسن السامحي، المرحوم عبد الهادي بيا، المرحوم عمر أوبلا محمد، المرحوم ادريس بوحفص، المرحوم صلاح التاقي، المرحوم سعيد الجاوي، المرحوم الكولبزوري والرحوم التيجاني قسباوي).

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

سينصب تدخلني المخصص لتقديم الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، والذي سيكون مقتضبا، حول محورين رئيسيين: حصيلة عمل الوزارة خلال السنة الحالية 2020 وأهم التدابير لسنة 2021، مع العلم

أن معظم محاور العرض قد تمت الإشارة إليها خلال مناقشة مشروع قانون المالية برسم سنة 2021 أمام لجنتم الموقرة.

فبالنسبة للمحور الأول الخاص بمصيلة عمل الوزارة خلال السنة الحالية، يبلغ عدد موظفي الوزارة زهاء 19 ألف، منهم 80% المصالح الخارجية وتشكل النساء ما يقارب 40% من موظفي الوزارة.

بلغت الاعتمادات الاجمالية المفتوحة برسم القانون المالي المعدل لسنة 2020 3413 مليون درهم.

كما وصلت نسبة الإنجاز مستويات مهمة على صعيد القطاعات الثلاث:

1. نفقات الموظفين: نسبة الالتزام 99% ونسبة الأداء 83%
2. اعتمادات التسيير: نسبة الالتزام 74% ونسبة الأداء 52%
3. اعتمادات الاستثمار: نسبة الالتزام 97% ونسبة الأداء 43%

وبفضل الجهود المبذولة من طرف كل المديریات، تمكنت الوزارة من القيام بمنجزات أساسية ومشاريع مهيكلة أذكر منها:
على صعيد قطاع الاقتصاد والمالية:

➤ اتخاذ الإجراءات اللازمة للتخفيف من أثر أزمة جائحة كوفيد-19 من خلال:

● إحداث الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19" في مارس 2020 تنفيذًا للتعليمات الملكية السامية؛

● قيادة لجنة اليقظة الاقتصادية لتتبع انعكاسات جائحة كورونا وتحديد الإجراءات الواكبة التي همت مجالات جبائية ومالية واجتماعية وإدارية وذات بعد استراتيجي؛

● تعبئة التمويلات الخارجية من خلال التركيز على آليات التمويل التي تسمح بسحب سريع للموارد المتاحة في إطار اتفاقيات التعاون المبرمة سلفًا مع الشركاء : خط الوقاية والسيولة المقدم من طرف صندوق النقد الدولي وقرض سياسة التنمية المرصود من طرف البنك الدولي لمواجهة الكوارث الطبيعية.

➤ مواصلة إنجاز مخطط العمل الاستراتيجي 2017-2021 من خلال:

● وضع عمل القطاع في إطار رؤية شاملة متوسطة الأمد؛

● مأسسة ثقافة التخطيط الاستراتيجي والتقويم والعمل التشاركي في تدبير أنشطة القطاع؛

● الرفع من الفعالية في التدبير مع تجويد الخدمات المقدمة ورقمنتها.

ويهم هذا المخطط 207 مشروعا منها: 133 مشروعا يهم مهن القطاع، 37 مشروعا يهم الرقمنة وتطوير نظم المعلومات و 16 مشروعا يهم المجال التشريعي والتنظيمي. وقد استطاع القطاع تحقيق نسبة إنجاز تقدر ب 73 %.

➤ تنفيذ ميثاق اللاتمركز الإداري حيث تمت المصادقة، يوم 26 يوليوز 2019 من طرف اللجنة الوزارية المشتركة التي يرأسها رئيس الحكومة، على مشروع التصميم المديرى المرجعي للاتمركز الاداري 2019-2021 للقطاع. وقد عرفت سنة 2020 تهيينا للنسخة الأولى من هذا التصميم استنادا لمقتضيات المرسوم الجاري به العمل. وتسعى الوزارة من خلال هذا التصميم مواصلة نقل الاختصاصات الى المصالح اللامركزة ودعمها بالموارد البشرية والمالية.

كما قامت الوزارة خلال سنة 2020 بمواصلة إنجاز الاصلاحات الكبرى والتي تتعلق بالأساس بالمحاور التالية:

● الاصلاح الضريبي من خلال مواصلة تنزيل مقتضيات المناظرة الوطنية الثالثة حول الجبايات وذلك بإدراج عدة تدابير على صعيد قانون المالية لسنة 2020.

● مواصلة تنزيل مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية عبر:

✓ إدراج مساهمات الدولة في إطار أنظمة الاحتياط الاجتماعي والتقاعد ضمن فصل نفقات الموظفين؛

✓ إرفاق مشروع قانون التصفية رقم 21.20 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2018 بالتقارير الجديدة : تقرير افتتاح نجاح الأداء والتقارير السنوي حول نجاح الأداء؛

✓ بدء الأعمال التحضيرية للمصادقة على حسابات الدولة بالتنسيق بين الخزينة العامة للمملكة والمجلس الاعلى للحسابات؛

✓ مواكبة القطاعات الوزارية والمؤسسات من أجل تكريس التزاماتها المتعلقة بالنوع الاجتماعي على مستوى مشاريع نجاح أدائها.

● إصلاحات أخرى نذكر منها على سبيل المثال:

✓ انطلاق العمل بالاستراتيجية الوطنية للشمول المالي؛

✓ الإرساء التدريجي للإيداع الإلكتروني للفواتير على مستوى المؤسسات والمقاولات العمومية؛

✓ مواصلة استكمال إصلاح الطلبات العمومية ؛

✓ دعم المقاولات وتشجيع الاستثمار من خلال : انطلاق البرنامج المندمج لدعم تمويل المبادرة المقاولاتية، العمل ببرنامج "انطلاقة"؛ تعبئة ما يناهز 4400 هكتارا (خارج مخطط المغرب الأخضر) لدعم المخططات القطاعية

والبرامج الجهوية والاستثمار المنتج وتخصيص 118 هكتارا لفائدة الادارات العمومية على رأسها وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي. ✓ دعم الحكامة الجيدة عبر إنجاز 240 مهمة للمفتشية العامة للمالية، إعداد تقرير افتتاح نجاعة الأداء والتقرير السنوي حول نجاعة الأداء المرافق لمشروع قانون التصفية برسم سنة 2018.

ومن أجل مواكبة كل المنجزات السالفة الذكر، قام القطاع بمجهودات هامة تتمحور حول:

- مواكبة العنصر البشري وتحسين ظروف العمل من خلال:
- ترسيخ مقاربة النوع على مستوى الموارد البشرية: تعزيز تمثيلية النساء على مستوى القطاع (39%) ، تحسين ولوج الموظفات للتكوين (45%) و دعم ولوج الموظفات لمناصب المسؤولية (24%).
- إجراء دراسة حول «التوفيق بين الحياة المهنية والحياة الشخصية للمرأة الموظفة بالوزارة» تهدف لمساءلة وضعية النساء الموظفات بالوزارة؛
- الرفع من مستوى التكوين وتطوير كفاءات الموظفين؛
- برمجة مباريات للتوظيف (مفتشي المالية، مهندسي الدولة ومتصرفين) على صعيد 13 مدينة؛

- برجة امتحانات الكفاءة المهنية تهم جميع الدرجات؛
 - متابعة تنزيل مخطط عمل مؤسسة الأعمال الاجتماعية للوزارة (10470 مستفيدا) ورقمنة خدماتها؛
 - مواصلة برنامج تهيئة وتأهيل المباني الإدارية.
- تحسين التواصل عبر إنجاز النسخة التاسعة من ميزانية المواطن التي تقدم بشكل واضح ومبسط مشروع قانون المالية لسنة 2020. إضافة لتمكين ما يفوق المليون زائر من ولوج بوابة الانترنت للوزارة بمعدل 4000 زيارة في اليوم.
- وفي نفس الإطار، وجب التذكير كذلك بإصدار 14 كبسولة تلفزيونية باللغة العربية والامازيغية والتريفيت والحسانية والفرنسية للتعريف بالتدابير المتخذة من طرف لجنة اليقظة الاقتصادية.

أما بالنسبة لقطاع إصلاح الإدارة، فقد عرفت سنة 2020:

- مواصلة تنزيل ورش اللاتمرکز الإداري ووضع الآليات القانونية والتنظيمية الكفيلة بترسيخ الحكامة الترابية الناجعة، حيث تمت المصادقة على التصاميم المديرية للاتمرکز الإداري للقطاعات الوزارية لـ 23 قطاع حكومي والشروع في تفعيل خارطة طريق تنزيل هذا الورش.

➤ إعداد المخطط التوجيهي للإدارة الرقمية الذي يهدف إلى خلق إدارة مترابطة تتوفر على بنيات تحتية رقمية متقدمة وموارد بشرية مؤهلة. حيث تم إعداد مشروع قانون يتعلق بالإدارة الرقمية بالتعاون مع السلطة الحكومية المكلفة بالاقتصاد الرقمي ووضع مخطط توجيهي للتحويل الرقمي من أجل رفع مستوى نضج الخدمات الرقمية.

➤ تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية من خلال تحسين وتقريب الخدمات الإدارية المقدمة للمواطن، حيث تم إصدار القانون المتعلق بتبسيط الإجراءات والمساطر الإدارية، والمرسوم التطبيقي لبعض مقتضياته، وكذا القرار المشترك المتعلق بتحديد نموذج مصنفات القرارات الإدارية ونموذج وصل إيداع طلبات الحصول عليها.

➤ تنزيل الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد عبر إعداد صيغة محينة لحقية مشاريع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وإعداد برنامج العمل برسم سنة 2020-2021. كما تم إعداد مشروع قانون الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها والشروع في دراسته بمجلس النواب.

➤ تنزيل قانون الحق في الحصول على المعلومات لتعزيز انفتاح الإدارة العمومية على المواطن والمحيط المجتمعي: إطلاق البوابة الإلكترونية للحصول على المعلومات، وكذا تعيين 1148 شخصا مكلفا بالحصول على المعلومات بالإدارات والمؤسسات العمومية.

➤ الحكومة المنفتحة: مواصلة إنجاز التزامات خطة العمل الوطنية الأولى للحكومة المنفتحة للفترة ما بين يناير 2020 وغشت 2020 والإعداد المشترك لخطة العمل الوطنية الثانية للفترة 2021-2022.

➤ وضع مخطط طوارئ الإدارة العمومية في ظل جائحة كوفيد-19 من خلال إعداد مجموعة من المناشير تحدد إجراءات احترازية وتحسيسية تهم الإدارات والموظفين، ورقمنة المراسلات الإدارية، وضمان استمرارية الخدمة العمومية (العمل عن بعد).

وبالنسبة لقطاع الشؤون العامة والحكامة، فقد تميزت سنة 2020 ب:

➤ فيما يخص سياسة الأسعار:

● فلم تشهد أسعار المواد والخدمات الأساسية المقننة أية زيادة خلال سنة 2020 باستثناء: تحديد أو مراجعة أسعار 503 دواء مع تخفيض أسعار 304 دواء والزيادة في أسعار عدد من منتجات التبغ إثر رفع تعريفه الرسوم الجمركية على الاستيراد.

● كما تمت مراجعة هيكله أسعار غاز البوتان من خلال تحيين مكوناتها استنادا لتغيرات السوق الداخلية والخارجية وذلك بهدف التقليل من تكاليف دعم هذه المادة والتحكم في الغلاف الإجمالي المخصص لها.

إضافة الى الإجراءات الاستثنائية للمساهمة في الحد من تداعيات جائحة كورونا كتقنين الأسعار القصوى التي تباع بها المعقمات الكحولية والكمادات الطبية وكذا الكمادات الواقية مع تخصيص دعم استثنائي لأسعار هذه الأخيرة لجعلها في متناول كل المواطنين.

➤ وبالنسبة لنظام المقاصة فيتوقع أن يصل الدعم الإجمالي متم سنة 2020 ما بين 13,8 مليار درهم و14,1 مليار درهم وذلك ارتباطا بفرضيات تقلبات الأسعار الدولية لغاز البوتان ما بين 355 دولار للطن أو 400 دولار للطن. ومن المرتقب أن تسجل كلفة دعم المواد الأساسية لهذه السنة انخفاضا مقارنة مع سنة 2019 نتيجة تراجع الأسعار الدولية خاصة تلك المتعلقة بغاز البوتان.

➤ وبالنسبة لسياسة المنافسة:

● فتم تدارس ما يفوق 38 عملية تركيز محالة من طرف المجلس همت قطاعات مختلفة: الصناعات الكيماوية والبتروولية، صناعة الادوية، الفنادق، الصحة، البناء، الاستشارة، السيارات، التعليم العالي، الصناعات الغذائية، التوزيع، ..أزيد من 80% تم الترخيص لها والباقي قيد الدراسة.

● كما تمت استشارة مجلس المنافسة حول بعض الإجراءات الاستثنائية المتخذة للمساهمة في الحد من الجائحة.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بالنسبة للمحور الثاني المتعلق بأهم التدابير لسنة 2021 ومن أجل تثبيت المكاسب الهامة التي تم تحقيقها في السنوات الأخيرة، وسعيًا منها لمواصلة الإصلاحات المؤسساتية التي تم إقرارها، يسعى مشروع ميزانية وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة لسنة 2021 إلى تحقيق الأهداف التالية: فعلى صعيد قطاع الاقتصاد والمالية:

➤ إعطاء الأولوية لتنزيل الأوراش الإصلاحية الكبرى التي أطلقها جلالة الملك حفظه الله والتي تخص: الشروع في تعميم التغطية الصحية الإجبارية، تنزيل خطة إنعاش الاقتصاد الوطني عبر تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار، مواصلة دينامية القروض المضمونة من طرف الدولة بالإضافة لإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية من خلال تفعيل القانونين الخاصين بإصلاح هذه المؤسسات وإحداث الوكالة الوطنية المكلفة بالتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة.

➤ مواصلة تفعيل مجموعة من الإصلاحات الأخرى:

○ متابعة تنزيل الإصلاح الضريبي؛

○ متابعة تنزيل مخطط العمل الاستراتيجي للقطاع 2017-2021؛

○ مواصلة تنزيل مقتضيات الميثاق الوطني للاتمرکز الإداري؛

○ مواصلة الأشغال المتعلقة بمشروع تعديل المخطط المحاسبي للتأمين فيما

يتعلق بمنهج التكافل؛

○ استكمال إصلاح الصفقات العمومية والمنظومة القانونية المؤطرة للمحاسبة

العمومية للدولة؛

○ مواصلة الأشغال المتعلقة بمشروع المخطط المحاسبي للجماعات الترابية؛...

○ دعم المقاولات وتشجيع الاستثمار عبر إعطاء دفعة جديدة للبرنامج المندمج

لدعم تمويل المبادرة المقاولاتية ومواصلة تفعيل الإيداع الإلكتروني للفواتير

على مستوى المؤسسات والمقاولات العمومية .

○ مواكبة العنصر البشري وتحسين ظروف العمل من خلال تنزيل مخرجات

الدراسة حول «التوفيق بين الحياة المهنية والحياة الشخصية للمرأة الموظفة

بالوزارة» وذلك بمواصلة دعم الدور المحوري للمرأة على مستوى الوزارة،

اعتماد برنامج تكوين لتنمية قدرات ومؤهلات الموارد البشرية للوزارة،

متابعة تنزيل مخطط عمل مؤسسة الأعمال الاجتماعية للوزارة وكذا مواصلة برنامج تهيئة وتأهيل المباني الإدارية.

وعلى صعيد قطاع إصلاح الإدارة:

- متابعة أشغال اللجنة الوزارية للالتحيز الإداري، وتتبع تنزيل مضامين ورش الالتحيز الإداري، وكذا استكمال مسطرة المصادقة على النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بتنزيل ورش الالتحيز الإداري.
- مواصلة تنزيل خارطة الطريق لتنفيذ مقتضيات القانون المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، ومواكبة ودعم الإدارات في تدوين وتوثيق وتبسيط ونشر المساطر الإدارية، وكذا إطلاق البوابة الوطنية للمساطر الإدارية.
- تتبع مشروع ميثاق المرافق العمومية من خلال مواكبة مسطرة المصادقة وإصدار مشروع القانون رقم 54.19 وكذا إعداد برنامج تنزيل هذا القانون.
- مواصلة تتبع تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وإعداد مشاريع القوانين المتعلقة بالتصريح بالممتلكات وتنازع المصالح وحماية الموظفين المبلغين عن أفعال الفساد بالإدارات العمومية وكذا مدونة أخلاقيات الموظف.

➤ مواكبة الإدارات في تنزيل قانون الحق في الحصول على المعلومات وتطوير وإطلاق البوابة الموحدة الخاصة بالنشر الاستباقي للمعلومات.

➤ المساهمة في رقمنة المساطر الإدارية، وإعداد البوابة الوطنية لتبسيط المساطر الإدارية وكذا إعداد النصوص التطبيقية لمشروع القانون 41.19 المتعلق بالإدارة الرقمية، وإطلاق وتبني المخطط التوجيهي للإدارة الرقمية، بالإضافة إلى إنجاز مشروع تطوير بوابة التشغيل العمومي وتطبيقها المحمول.

وعلى صعيد قطاع الشؤون العامة والحكامة:

➤ الاستمرار في دعم المواد الأساسية عبر رصد 12,540 مليار درهم في مشروع القانون المالي لسنة 2021، ترشيد كلفة الدعم عبر مراجعة بنيات أسعار المواد المدعمة والشروع في الإصلاح التدريجي للدعم الموجه لبعض أصناف السكر.

➤ مواصلة تقنين أسعار المواد والخدمات المقننة وتحيين بعض النصوص القانونية القطاعية المتعلقة بتقنين الأسعار (الأدوية والتبغ....).

➤ تحيين بعض مقتضيات الترسانة القانونية المؤطرة لسياسة المنافسة، تتبع دراسة عمليات التركيز الاقتصادي المعروضة على الحكومة وإجراء أبحاث ميدانية حول الممارسات المنافية للمنافسة على الصعيد المحلي.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

من أجل تحقيق الأوراش السالفة الذكر، سيتم رصد ما مجموعه 3591 مليون درهم في إطار مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة لسنة 2021 موزعة كما يلي:

● نفقات الموظفين 3071 مليون درهم ؛

● نفقات المعدات والنفقات المختلفة..... 415 مليون درهم ؛

● نفقات الاستثمار 105 مليون درهم.

وستخصص الاعتمادات المتعلقة بنفقات الموظفين أساسا لتغطية الأجور والترقية في الدرجة برسم سنة 2019 والتوظيف برسم سنة 2020.

بالإضافة الى الاعتمادات التي سيتم رصدها على صعيد ميزانية التكاليف المشتركة والتي تقدر ب:

- 24.54 مليار درهم على صعيد فصل التسيير ستوجه خصوصا

لتحملات المقاصة وتغطية عجز نظام المعاشات العسكرية والآثار المالية

الناتجة عن رفع الحد الأدنى للمعاش وتحمل التعويضات العائلية لفائدة متقاعدي أنظمة التقاعد والمساهمات في أنظمة الاحتياط الاجتماعي.

- 28.33 مليار درهم على صعيد فصل الاستثمار ستخصص للتحويلات لفائدة الحسابات الخصوصية للخرينة ومساهمة الدولة في رأس مال الخطوط الملكية المغربية وتسديدات لفائدة وكالات الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للشمال والجنوب والجهة الشرقية.

كما سيتم رصد 4,15 مليار درهم، تهم النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية، ستخصص لتغطية النفقات الطارئة على مستوى المعدات والنفقات المختلفة لميزانيات تسيير القطاعات الحكومية وكذا تحمل النفقات الخاصة بالانتخابات.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تلكم هي الخطوط العريضة للميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة برسم سنة 2021.